دور الوسائل البديلة في حل المنازعات البيئية الدولية

الباحثة/ اجياد عاطف احمد الرتيمه
جامعة العلوم الإسلامية العالمية (الاردن)

The Role of Alternative Dispute Resolution in Settling International Environmental Disputes

Ajyad Atef Ahmad Alrtema
https://orcid.org/0009-0001-1018-8356
World Islamic Sciences University (Jordan), ajyadalrtema@gmail.com

تاريخ الاستلام: 25 / 07 /2025 تاريخ القبول: 04 / 09 / 2025 تاريخ النشر: 01 / 12 / 2025

الملخص:

يشهد العالم تزايدًا في النزاعات البيئية الدولية نتيجة تفاقم الأضرار العابرة للحدود، مثل التلوث وتغير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية. وتتمثل إشكالية هذا البحث في قصور الآليات القضائية التقليدية عن تسوية هذه النزاعات، لما تتسم به من بطء وتعقيد وتكاليف مرتفعة، إضافة إلى افتقارها للمرونة والاختصاص الفني المطلوب. من هنا، يُطرح التساؤل حول مدى فعالية الوسائل البديلة، مثل التفاوض، والوساطة، والتحكيم، في معالجة هذه النزاعات بطريقة فعالة ومستدامة.

يهدف البحث إلى تحليل الإطار القانوني للوسائل البديلة لتسوية المنازعات البيئية الدولية، وبيان مدى فعاليتها، من خلال دراسة خصائص النزاعات البيئية، ومزايا تلك الوسائل مقارنة بالإجراءات القضائية التقليدية. ويعتمد البحث على تحليل قانوني مقارن مدعّم بمراجع عربية وأجنبية، ويستعرض نماذج دولية معاصرة لتسويات بيئية تمّت بطرق غير تقليدية. وقد توصل البحث إلى أن الوسائل البديلة تُعد أكثر مرونة وسرعة، لكنها لا تزال محدودة الاستخدام بسبب ضعف الأطر القانونية وغياب الإرادة السياسية. ويوصي البحث بضرورة إنشاء محكمة بيئية دولية أو مراكز دائمة للتحكيم والوساطة البيئية، تتمتع بخبرات فنية وقانونية متخصصة، بما يسهم في تسوية النزاعات البيئية بشكل أكثر عدالة وفعالية.

كلمات مفتاحية: النزاعات البيئية،. الوسائل البديلة،. التحكيم،. الوساطة،. القانون الدولي،. العدالة البيئية.

Abstract:

This research examines the legal framework governing international environmental disputes, focusing on their definition, characteristics, types, and the legal challenges associated with their resolution. It explores alternative dispute resolution (ADR) mechanisms—such as negotiation, mediation, inquiry, conciliation, and arbitration—and analyzes their legal effectiveness, strengths, and limitations. The study emphasizes the importance of adopting flexible and specialized mechanisms capable of addressing the technical and legal complexities of environmental conflicts.

Through a detailed legal analysis supported by both Arabic and international references, the research evaluates the practical effectiveness of these mechanisms and their ability to promote environmental justice. A particular focus is placed on how ADR tools are applied in complex environmental disputes and how they

compare to traditional legal procedures in terms of efficiency and fairness. The findings reveal that although ADR methods have proven advantages in terms of speed and adaptability, they are still underutilized due to factors such as weak treaty frameworks and a lack of political will. Based on these findings, the study recommends the creation of permanent specialized bodies for environmental dispute resolution, including an international environmental court or dedicated arbitration and mediation centers with legal and technical expertise. Such developments would contribute to a more effective and just system for resolving environmental disputes through peaceful and sustainable means.

Keywords: Environmental disputes; international law; arbitration; ADR; mediation, sustainability

مقدمة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تزايدًا ملحوظًا في حجم وتنوع المشكلات البيئية، التي تجاوزت حدود الدول وأصبحت تمسّ كيان المجتمع الدولي بأسره. فقد أفرز التقدّم الصناعي والتكنولوجي المتسارع، دون ضوابط بيئية كافية، العديد من الأضرار البيئية الخطيرة، مثل تلوث الهواء والمياه، التغير المناخي، الإخلال بالتوازن البيولوجي، والتدهور المستمر للموارد الطبيعية. وتبعًا لذلك، تصاعدت وتيرة المنازعات البيئية الدولية، التي تنشأ بين الدول أو بين أطراف من جنسيات مختلفة، نتيجة لادّعاءات متبادلة بشأن الأضرار البيئية أو المسؤولية عنها أو سُبل معالجتها.

ويُلاحظ أن معالجة هذه المنازعات عبر الوسائل القضائية التقليدية، سواء أمام المحاكم الوطنية أو الهيئات الدولية، لا تخلو من إشكاليات، منها ما يتصل بطول الإجراءات، وارتفاع التكاليف، وتعقيد الإثبات في القضايا البيئية، فضلًا عن الطابع الفني البالغ الدقة لتلك القضايا، الذي يتطلب خبرات متعددة التخصصات. كما أن الطابع العابر للحدود للعديد من الأضرار البيئية، وصعوبة تحديد الجهة المسؤولة عنها بدقة، يضيفان تعقيدًا أكبر إلى هذه المنازعات.

على الرغم من تطور التشريعات البيئية الدولية خلال العقود الماضية، إلا أن المنازعات البيئية تتسم بالتعقيد الشديد بسبب تعدد الأطراف المعنية، مثل الدول، والمنظمات البيئية الدولية، والشركات الكبرى، والسكان المحليين. لذلك، تبرز الوسائل البديلة لتسوية المنازعات كأداة فعالة، تُتيح تسوية هذه المنازعات بسرعة ومرونة، بما يعزز التعاون الدولي ويسهم في إيجاد حلول مستدامة للمشكلات البيئية.

من هنا تبرز أهمية الوسائل البديلة لتسوية المنازعات الدولية، وعلى رأسها الوساطة، التوفيق، والتحكيم، كآليات مرنة وفعالة يمكن أن تسهم في حل المنازعات البيئية بطريقة تراعي مصالح الأطراف، وتتيح المجال للحلول التوافقية التي تراعي البعد البيئي والاستدامة. وتكمن أهمية هذه الوسائل في قدرتها على إحداث توازن دقيق بين متطلبات حماية البيئة من جهة، وضرورات السيادة الوطنية والتنمية المستدامة من جهة أخرى، وهو ما يجعلها خيارًا مطروحًا بقوة في القضايا البيئية ذات الطابع الدولي.

وتكمن إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي الآتي: إلى أي مدى تسهم الوسائل البديلة في معالجة المنازعات البيئية الدولية بشكل فعّال، وما هي مقومات نجاحها في هذا السياق؟ ويتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية، من قبيل: ما الخصوصية التي تميز المنازعات البيئية الدولية عن غيرها من المنازعات؟ وهل توفر الوسائل البديلة ضمانات كافية لحماية البيئة والحقوق المرتبطة بها؟ وما مدى ملاءمة هذه الوسائل من الناحية القانونية والفنية لتسوية هذه النوعية من المنازعات؟

وانطلاقًا من ذلك، ينقسم هذا البحث إلى مبحثين رئيسيين؛ يتناول المبحث الأول الإطار العام للمنازعات البيئية الدولية من حيث المفهوم، الخصائص، وأنماط النزاع، في حين يعالج المبحث الثاني دور الوسائل البديلة في تسويتها، من خلال عرض صور هذه الوسائل، مزاياها، والتحديات المرتبطة بتطبيقها في المجال البيئي، مدعّمًا بأمثلة ونماذج دولية معاصرة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في قصور الآليات القضائية الدولية في معالجة النزاعات البيئية ذات الطابع المعقد والمتداخل، لا سيما في ظل افتقار بعض هذه الآليات للمرونة والسرعة والاختصاص الفني. وهو ما يثير تساؤلات حول مدى فعالية الوسائل البديلة لتسوية هذه النزاعات، ودرجة التزام الدول بها، وإمكانية تفعيلها بشكل يعزز من حماية البيئة على المستوى الدولي.

أهمية البحث:

أولًا: الأهمية العلمية: تبرز الأهمية العلمية لهذا البحث من خلال معالجته المتعمقة لموضوع بالغ الحداثة والتعقيد، يتمثل في تسوية النزاعات البيئية الدولية عبر الوسائل البديلة، وهو مجال لا يزال يعاني من نقص ملحوظ في الدراسات القانونية المتخصصة. يساهم البحث في إثراء المكتبة القانونية بتحليل نوعي لتقاطع قواعد القانون الدولي البيئي مع آليات التسوية السلمية غير القضائية، ويطرح منظورًا جديدًا لكيفية مواءمة الخصوصية الفنية للنزاعات البيئية مع متطلبات العدالة الدولية. ومن خلال استعراضه لمفاهيم قانونية حديثة وتحليل دراسات حالة معاصرة، يفتح البحث آفاقًا أكاديمية جديدة لتطوير نظرية "العدالة البيئية" كإطار مكمّل لقواعد تسوية النزاعات الدولية.

ثانيًا: الأهمية العملية: تكمن الأهمية العملية للبحث في قدرته على تقديم مقترحات قانونية ومؤسسية قابلة للتطبيق تُمكّن صناع القرار والمنظمات الدولية من تفعيل الوسائل البديلة لحل النزاعات البيئية بفعالية أكبر. يعالج البحث أوجه القصور في النظام القضائي الدولي التقليدي، ويقترح آليات مرنة كإنشاء محاكم بيئية متخصصة، وتفعيل البنود التحكيمية في الاتفاقيات البيئية، وإشراك المجتمع المدني في آليات التسوية. كما يبرز مزايا الوساطة والتحكيم والتوفيق في تجاوز الإشكالات المرتبطة بالطابع الفني والعابر للحدود لهذه النزاعات، مما يجعل هذا البحث مرجعًا عمليًا يمكن الاستفادة منه في بناء سياسات بيئية دولية أكثر عدالة واستدامة.

أهداف البحث:

1. بيان الإطار المفاهيمي والقانوني للمنازعات البيئية الدولية.
2. تحليل دور الوسائل البديلة في تسوية هذه المنازعات وتحديد مدى فعاليتها.
3. تصنيف صور الوسائل البديلة وتحليل خصائص كل منها.
4. الكشف عن التحديات العملية والقانونية أمام تفعيل هذه الوسائل.
5. تقديم توصيات قانونية لتعزيز استخدام الوسائل البديلة في تسوية النزاعات البيئية الدولية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

يقوم الإطار النظري لهذا البحث على تحليل قواعد القانون الدولي البيئي، واتفاقيات تسوية النزاعات، ومدى تفاعل الدول والمنظمات معها في قضايا بيئية محددة. وقد استفاد البحث من دراسات سابقة تناولت موضوعات ذات صلة، منها دراسة "الشمري، 2018" حول التسوية السلمية للنزاعات البيئية، ودراسة "Koivurova, 2014" التي قدمت إطارًا عامًا للقانون

البيئي الدولي، إضافة إلى دراسة "Sands & Peel, 2018" التي تناولت مبادئ القانون الدولي البيئي ومدى فاعلية آلياته. إلا أن هذه الدراسات لم تُخصص تحليلًا معمقًا للوسائل البديلة في النزاعات البيئية، وهو ما يسعى هذا البحث إلى سده.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي القانوني في دراسة الإطار القانوني للوسائل البديلة وتسوية النزاعات البيئية، مع الاستعانة بالمنهج الاستقرائي لتتبع تطور هذه الوسائل عبر الاتفاقيات الدولية والممارسات القضائية. كما تم توظيف المنهج المقارن للموازنة بين فاعلية الوسائل البديلة والآليات القضائية التقليدية في هذا السياق. واستند البحث إلى مصادر فقهية عربية وأجنبية، إضافة إلى الاتفاقيات الدولية كاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والتقارير الدولية ذات الصلة بحماية البيئة وتسوية النزاعات.

أسئلة وفرضيات البحث:

الأسئلة:

- ما هي الطبيعة القانونية للمنازعات البيئية الدولية؟
- ما مدى فعالية الوسائل البديلة في تسوية هذه النزاعات؟
- ما صور الوسائل البديلة المتاحة لتسوية النزاعات البيئية الدولية؟ وما خصائص كل منها؟
- هل تساهم هذه الوسائل في تحقيق التوازن بين السيادة الوطنية والالتزامات الدولية البيئية؟
- ما أبرز التحديات التي تواجه تفعيل هذه الوسائل؟ وما سُبل تعزيز فعاليتها؟

الفرضيات:

- تفترض الدراسة أن الوسائل البديلة تُشكل أداة فعالة لتسوية المنازعات البيئية الدولية أكثر من القضاء التقليدي.
- تفعيل هذه الوسائل يتطلب إرادة سياسية دولية وتعاونًا مؤسسيًا بين الدول والمنظمات البيئية.
- هناك قصور تشريعي وإجرائي يحد من فاعلية بعض الوسائل البديلة في القضايا البيئية المعقدة

المبحث الأول

بيئة المنازعات البيئية الدولية

يشهد العالم اليوم تحولًا في مفهوم "المنازعات البيئية" التي تتزايد بشكل ملحوظ، نتيجة للأضرار البيئية التي تتخطى حدود الدول وتؤثر على البيئة العالمية. يعد الفهم الكامل لبيئة المنازعات البيئية الدولية أمرًا بالغ الأهمية لتسوية النزاعات التي تنشأ بين الدول أو الأطراف الأخرى. يتناول هذا المبحث الأبعاد القانونية والبيئية للمنازعات البيئية الدولية، حيث سيتم التركيز على أنواع المنازعات البيئية، الأطراف المعنية، والتحديات التي تواجه آليات تسويتها((1)).

وتتطلب دراسة النزاع البيئي الدولي تحليلًا دقيقًا لمفهومه القانوني، باعتباره خلافًا ناشئًا بين دولتين أو أكثر بسبب ضرر بيئي عابر للحدود أو متعلق بموارد مشتركة، كما تقتضي هذه الدراسة الوقوف على الخصائص التي تميّز هذا النوع من النزاعات عن غيره من النزاعات الدولية، خصوصًا من حيث طابعه المستدام، وتداخل البُعدين العلمي والقانوني فيه، إضافة إلى تصنيف أنواعه وفقًا لطبيعة النشاط البيئي أو النطاق الجغرافي للنزاع وبيان التحديات القانونية التي تواجه المنازعات البيئية الدولية. ولذلك، يتوزع هذا المبحث على ثلاث مطالب كالتالي :

المطلب الأول: مفهوم المنازعات البيئية الدولية

يمثل النزاع بصفة عامة ظاهرة اجتماعية وسياسية لا تنفك عن العلاقات بين الأفراد أو الجماعات أو الدول، وينشأ عند تعارض المصالح أو تضارب المواقف بشأن مسألة معينة. ومن هنا، يعدّ فهم طبيعة النزاع خطوة أساسية لتحديد الإطار القانوني الذي يُعالج من خلاله، سواء على المستوى الداخلي أو الدولي. وعندما يتجاوز النزاع حدود الدولة الواحدة ليصبح بين دولتين أو أكثر، فإنه يُوصَف بالنزاع الدولي، وهو من أبرز التحديات التي يعالجها القانون الدولي العام، لا سيما إذا ما تعلّق الأمر بأمن الدول، أو سيادتها، أو التزاماتها الدولية. كما تختلف طبيعة هذا النزاع باختلاف موضوعه، إذ قد يكون سياسيًا أو اقتصاديًا أو إنسانيًا أو بيئيًا.

وفي هذا السياق، برز نوع خاص من النزاعات المعاصرة، يُعرف بالنزاع البيئي الدولي، وهو خلاف ينشأ بسبب أنشطة إنسانية أو صناعية تؤثر على البيئة وتتجاوز آثارها حدود الدولة الواحدة، كالانبعاثات الملوثة أو تدهور الموارد المشتركة. ويجمع هذا النوع من النزاعات بين الخصوصية القانونية والطابع الفني، ويستدعي إطارًا دوليًا متقدمًا للتعامل معه، في ظل تنامي الاهتمام العالمي بحماية البيئة وضمان استدامتها

الفرع الاول: تعريف النزاع البيئي

تُعد النزاعات ظاهرة طبيعية في العلاقات البشرية والدولية، تنشأ نتيجة تضارب المصالح أو تعارض المواقف بين أطراف متعددة. وإذا كان النزاع في معناه العام يشمل كل خلاف قابل للتطور إلى مواجهة، فإن النزاع الدولي يكتسب طابعًا خاصًا لارتباطه بمصالح الدول وسيادتها. وقد تطور مفهوم النزاع الدولي في العقود الأخيرة ليشمل مجالات جديدة، من أبرزها النزاعات البيئية، التي ظهرت بفعل التأثيرات السلبية العابرة للحدود الناجمة عن الأنشطة البشرية، ما استدعى تأطيرًا قانونيًا خاصًا لها ضمن منظومة القانون الدولي البيئي.

مفهوم النزاع الدولي البيئي:

مع تطور الوعي البيئي وازدياد الأضرار الناتجة عن الأنشطة البشرية، برز نوع جديد من النزاعات هو"النزاع البيئي الدولي"، الذي يتميز بطبيعته العلمية المعقدة وأثره العابر للحدود. ويمكن تعريفه بأنه: خلاف بين دولتين أو أكثر بسبب ضرر بيئي ناجم عن نشاط صناعي، اقتصادي، أو تقني، يؤدي إلى آثار سلبية على البيئة تتعدى الحدود الوطنية، ويستلزم تسوية وفق قواعد القانون الدولي البيئي"(2)

ويمكن تعريفه ايضاً انه: خلافات تنشأ بين دولتين أو أكثر بسبب الأضرار البيئية ذات طبيعة عابرة للحدود أو تؤثر على النظام البيئي العالمي، وتكون هذه الأضرار ناتجة عن أنشطة بشرية، صناعية، أو طبيعية تؤثر على عناصر البيئة المشتركة مثل الهواء، المياه، المحيطات، أو المناخ، مما يستدعي تسوية النزاع بالطرق السلمية أو عبر الوسائل القانونية الدولية. (3)

والمنازعات البيئية الدولية هي النزاعات التي تتعلق بالمسائل البيئية التي تعبر الحدود الوطنية، وتشمل قضايا مثل تلوث الهواء والمياه، وتغير المناخ، وإدارة الموارد الطبيعية المشتركة. هذه المنازعات غالبًا ما تشمل أطرافًا متعددة، مثل الدول، المنظمات الدولية، الشركات الكبرى، وكذلك المنظمات غير الحكومية. (4)

تتسم المنازعات البيئية الدولية بأنها معقدة ومتعددة الأبعاد، حيث تتداخل فيها المصالح الاقتصادية والسياسية والبيئية، مما يجعل إيجاد حلول لها أمرًا صعبًا يتطلب تعاونًا دوليًا. إحدى أبرز سمات هذه المنازعات هي أن آثارها تتجاوز حدود الدولة الواحدة، مما يستدعي استجابة عالمية من مختلف الأطراف المعنية.(5)

ويمتاز النزاع البيئي الدولي عن غيره من النزاعات بكونه لا يرتبط دائمًا بالمصلحة المباشرة لطرفي النزاع فحسب، بل يمتد ليشمل المجتمع الدولي، نظرًا لتأثيره على الموارد المشتركة، وعلى الأجيال القادمة.(6) كما أن مثل هذا النزاع قد لا يكون واضحًا أو مباشرًا، فقد ينشأ بشكل تدريجي بسبب تراكم الضرر أو الإخلال بالتوازن البيئي، كما يحدث في حالات الاحتباس الحراري، أو تلويث المجاري المائية الدولية.

الفرع الثاني: المضمون القانوني للنزاع الدولي

يُفهم النزاع الدولي قانونًا على أنه خلاف ينشأ بين دولتين أو أكثر، بشأن مسألة قانونية أو واقعية، تتعلق بحقوق أو التزامات يُنظّمها القانون الدولي، ويكون لهذا الخلاف أثر على مراكز قانونية متعارضة لكل طرف. ويقتضي هذا النوع من النزاعات توفر مجموعة من الخصائص القانونية التي تُميّزه عن غيره من أشكال التوتر أو الخلافات السياسية العادية.((7))

ومن أبرز مكونات المضمون القانوني للنزاع الدولي ما يلي:

أولًا: أطراف النزاع الدولية: يشترط أن يكون أطراف النزاع من أشخاص القانون الدولي، وعلى رأسهم الدول ذات السيادة، وقد تشمل النزاعات كذلك منظمات دولية في حالات معينة، إذا كان لها مركز قانوني مستقل.((8))

ثانيًا: وجود موضوع ذي طبيعة قانونية أو واقعية: يجب أن يتمحور النزاع حول مسألة تُثير تفسيرًا أو تطبيقًا لقواعد دولية، كالنزاع حول الحدود أو السيادة أو المسؤولية الدولية أو انتهاك معاهدة. ولا يُعد الخلاف السياسي البحت أو الاختلاف في التوجهات الفكرية نزاعًا دوليًا ما لم يرتبط بحقوق قانونية محددة.((9))

ثالثًا: تعارض المراكز القانونية: يُعد التعارض في الادعاءات القانونية جوهر النزاع الدولي، أي أن كل طرف يتبنى موقفًا قانونيًا يُنكر الطرف الآخر صحته، وتكون تسوية النزاع حينئذ متعلقة بتحديد من له الحق وفقًا للقانون الدولي.((10))

رابعًا: قابلية النزاع للتسوية القانونية: يُفترض في النزاع الدولي أن يكون قابلاً للفصل فيه استنادًا إلى قواعد القانون الدولي، سواء عن طريق التفاوض أو التحكيم أو اللجوء إلى القضاء الدولي، كاختصاص محكمة العدل الدولية.((11))

خامسًا: إمكانية التأثير على السلم الدولي: في بعض الحالات، لا يقتصر النزاع على أثره الثنائي بين الدول، بل يمتد تأثيره إلى النظام الدولي ككل، وهو ما يدفع المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة، إلى التدخل ضمن إطار الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.((12))

المطلب الثاني: خصائص المنازعات البيئية و أنواعها

تُمثل المنازعات البيئية الدولية نمطًا جديدًا ومعقدًا من أنماط النزاعات التي فرضتها التغيرات المتسارعة في علاقة الإنسان بالبيئة، نتيجة التوسع الصناعي والتكنولوجي، والاستخدام المفرط للموارد الطبيعية، وما ترتب عليه من اختلالات بيئية ذات آثار تتجاوز الحدود الجغرافية للدول. وعلى خلاف النزاعات التقليدية التي تدور غالبًا حول مسائل السيادة أو المصالح الاقتصادية، فإن النزاعات البيئية تتسم بطابعها الجماعي والعابر للحدود، وتشابك أبعادها القانونية والعلمية والإنسانية.

إن فهم طبيعة هذه المنازعات لا يكتمل إلا من خلال تحليل خصائصها الجوهرية، التي تميزها عن غيرها من أنواع النزاعات الدولية، إلى جانب تصنيف أنواعها بحسب طبيعة النشاط البيئي المسبب للنزاع أو بحسب النطاق الجغرافي أو الموضوعي الذي يغطيه. ويساعد هذا التحليل في بناء تصور شامل لطبيعة الإشكالات التي تثيرها هذه المنازعات، وبالتالي تحديد الوسائل الأنسب لتسويتها، سواء من خلال الأدوات الدبلوماسية أو القضائية أو الفنية ذات الصلة بالقانون البيئي الدولي.

الفرع الاول: خصائص المنازعات البيئية الدولية

تتسم المنازعات البيئية الدولية بجملة من الخصائص المميزة، التي تجعلها تختلف عن النزاعات التقليدية بين الدول، سواء من حيث طبيعتها أو آليات التعامل معها، وأهم هذه الخصائص ما يلي:

1. الطابع العابر للحدود: تتميز المنازعات البيئية بكون آثارها تمتد غالبًا خارج إقليم الدولة التي نشأت فيها، ما يجعلها تتجاوز المفهوم التقليدي للسيادة، كما في حالات تلوث الهواء أو المياه العابرة للحدود أو الكوارث النووية، الأمر الذي يُضفي عليها طابعًا دوليًا حتى وإن بدأ السبب محليًا.((13))

2. الاعتماد على المعطيات العلمية والفنية: تعتمد تسوية النزاعات البيئية على خبرات فنية وتقارير علمية معقدة، مثل تقارير الانبعاثات، الدراسات الهيدرولوجية أو البيانات المناخية، مما يستدعي إشراك خبراء بيئيين إلى جانب القانونيين في عملية التفاوض أو التحكيم.((14))

3. الاستمرارية والأثر طويل الأمد: غالبًا ما تكون المنازعات البيئية غير آنية، بل تنشأ بفعل تراكم الأضرار على مدى زمني طويل، كما في التغير المناخي أو التلوث التدريجي للأنهار، وهذا يتطلب حلولاً مستدامة وليست آنية. ((15))

4. الطابع الجماعي والتأثير المتعدد الأطراف: تُعد هذه المنازعات ذات أثر يتعدى طرفي النزاع إلى أطراف ثالثة، بل إلى البيئة ككيان غير مادي، مما يفرض أحيانًا تدخل المجتمع الدولي ككل، أو المنظمات الدولية المتخصصة. ((16))

5. التداخل بين المسؤولية الدولية والتنمية المستدامة: تُثير هذه المنازعات تساؤلات حول مدى التوفيق بين حق الدول في استغلال مواردها الطبيعية ومسؤولياتها الدولية بعدم التسبب بأضرار بيئية عابرة للحدود، مما يستدعي موازنة دقيقة بين السيادة الوطنية والالتزامات البيئية. ((17))

الفرع الثاني: أنواع المنازعات البيئية الدولية

تتعدد صور المنازعات البيئية الدولية، ويمكن تصنيفها إلى عدة أنواع بحسب الزاوية التي يُنظر منها إلى النزاع:

1. منازعات بيئية ناتجة عن أنشطة صناعية أو تكنولوجية

وتشمل هذه النزاعات ما ينجم عن التسربات النووية، أو الانبعاثات الملوثة من مصانع تقع قرب الحدود، كما في حادثة مفاعل تشيرنوبيل عام 1986، التي أدت إلى آثار بيئية في عدد من الدول الأوروبية. ((18))

2. منازعات متعلقة بالموارد الطبيعية المشتركة

كالمياه الدولية أو الأنهار العابرة للحدود، وتظهر في النزاعات بين دول المنبع والمصب، مثل الخلاف بين دول حوض النيل حول حصص المياه، أو النزاع حول نهر دجلة والفرات بين العراق وتركيا وسوريا. ((19))

3. منازعات ناتجة عن تغير المناخ العالمي

تشكل قضايا الاحتباس الحراري ومحدودية التزام الدول الكبرى بتخفيض الانبعاثات من أبرز صور النزاعات البيئية الحديثة، والتي غالبًا ما تُناقش في إطار المؤتمرات الدولية والاتفاقيات الجماعية مثل اتفاق باريس. ((20))

4. منازعات ناجمة عن فقدان التنوع البيولوجي

وذلك بسبب الأنشطة الضارة كقطع الغابات أو الاتجار غير المشروع بالكائنات المهددة بالانقراض، ما يؤدي إلى خلافات دولية حول مسؤولية الحماية والتعويض. ((21))

المطلب الثالث: التحديات القانونية في تسوية المنازعات البيئية الدولية

تشهد العلاقات الدولية المعاصرة تزايدًا ملحوظًا في النزاعات ذات الطابع البيئي، نتيجة لما تسببه الأنشطة البشرية والصناعية من آثار ضارة تتجاوز الحدود الوطنية، مما يُثير إشكالات قانونية معقدة تتعلق بالمسؤولية الدولية، وحقوق السيادة، وحدود استخدام الموارد المشتركة.((22)) وعلى الرغم من التطور الملحوظ في قواعد القانون الدولي البيئي، إلا أن تسوية النزاعات البيئية تظل محاطة بعدد من التحديات القانونية التي تعرقل فعاليتها.((23))

وتكمن صعوبة التعامل مع هذه النزاعات في الطبيعة الفنية المعقدة للقضايا البيئية، وتعدد الأطراف المتأثرة بها، إلى جانب ضعف الإلزام القانوني في كثير من الاتفاقيات البيئية الدولية، وغياب آليات قضائية متخصصة قادرة على الفصل في مثل هذه المنازعات بكفاءة وعدالة. كما يُعد إثبات الضرر البيئي، وتحديد المسؤولية بدقة، من أبرز العوائق التي تُواجه أطراف النزاع، خاصةً عندما يكون الضرر تراكميًا أو غير مباشر.((24))

لذلك، فإن فهم الإطار القانوني الناظم لهذه النزاعات، واستكشاف الثغرات التي تعترض سُبل تسويتها، يُعد خطوة ضرورية نحو تطوير أدوات فعّالة لحماية البيئة على المستوى الدولي، وتحقيق التوازن بين مصالح الدول ومتطلبات الاستدامة البيئية تواجه جهود تسوية النزاعات البيئية الدولية مجموعة من الإشكاليات القانونية التي تعرقل الوصول إلى حلول فعّالة ومستدامة. ومن أبرز هذه التحديات:

1. ضعف الإلزام القانوني في الاتفاقيات البيئية الدولية

تعتمد معظم الاتفاقيات الدولية البيئية على قواعد مرنة أو توجيهية (soft law) لا تُنشئ التزامات قانونية صلبة، بل تكتفي بتحديد مبادئ عامة أو أهداف بيئية طويلة الأمد. وهذا الضعف في الإلزام يجعل من الصعب إلزام الدول بتعديل سياساتها البيئية أو تحمل المسؤولية عن الأضرار العابرة للحدود، خاصة في غياب آليات رقابية صارمة أو عقوبات محددة.((25))

2. غياب جهة قضائية دولية متخصصة في البيئة

لا توجد حتى الآن محكمة دولية بيئية متخصصة تنظر حصريًا في النزاعات البيئية، مما يُضطر المتضررين إلى اللجوء إلى هيئات عامة مثل محكمة العدل الدولية أو التحكيم الدولي، والتي قد تفتقر إلى الخبرة الفنية الدقيقة في القضايا البيئية، أو تتردد في الخوض في تعقيدات المسؤولية البيئية ذات الأبعاد العلمية والتقنية المعقدة. ((26))

3. صعوبة إثبات الضرر البيئي وتحديد المسؤولية

يمثّل إثبات العلاقة السببية بين النشاط المسبب للضرر والنتائج البيئية الضارة أحد أبرز الإشكالات، خاصة عندما يكون الضرر تراكميًا، أو يظهر بعد سنوات من حدوث الفعل. كما أن الطبيعة اللامادية لبعض الأضرار البيئية (كالتلوث الهوائي أو التغير المناخي) تجعل من إثباتها وفق معايير قانونية دقيقة أمرًا بالغ الصعوبة. ((27))

4. تعارض مبادئ السيادة الوطنية مع حماية البيئة المشتركة

لا تزال بعض الدول تُعارض فرض التزامات بيئية دولية على أساس أنها تمس بسيادتها، خاصةً في ما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية داخل حدودها. ويتجلى هذا التعارض بوضوح في القضايا التي تمس مصالح اقتصادية كبرى، كالتنقيب عن النفط أو قطع الغابات، ما يؤدي إلى تعطيل سبل التسوية أو رفض الامتثال لأحكام دولية.((28))

5. عدم تفعيل مبدأ "الملوث يدفع" بشكل فعال

رغم الاعتراف الدولي بمبدأ "الملوّث يدفع" كمبدأ أساسي في القانون البيئي، فإن تطبيقه في الإطار الدولي لا يزال محدودًا، لغياب معايير ملزمة تضمن إلزام الدولة أو الجهة المسببة للضرر بدفع التعويض أو تحمل التكلفة البيئية. وهذا يُقلل من فاعلية الردع القانوني ويُضعف ثقة الأطراف المتضررة في أدوات العدالة الدولية. ((29))

المبحث الثاني
الوسائل البديلة لتسوية النزاعات البيئية الدولية

تُعد الوسائل البديلة لتسوية النزاعات من أبرز التطورات في بنية القانون الدولي المعاصر، وقد أثبتت فعاليتها في معالجة النزاعات البيئية التي تتسم بالتعقيد الفني والتأثير العابر للحدود. ونظرًا لكون البيئة موردًا مشتركًا، فإن تسوية النزاعات المتعلقة بها تتطلب أدوات مرنة وتشاركية أكثر من الاعتماد الحصري على القضاء الدولي. عليه، سنتناول في هذا المبحث الإطار المفاهيمي والقانوني للوسائل البديلة، مع استعراض صورها المختلفة وتقييم مدى فعاليتها.

المطلب الأول: ماهية الوسائل البديلة وأسسها القانونية في المجال البيئي

الفرع الأول: تعريف الوسائل البديلة وأهميتها:

تُقصد بالوسائل البديلة لتسوية النزاعات البيئية الدولية تلك الآليات غير القضائية التي تهدف إلى تسوية الخلافات بطريقة سلمية، تشمل التفاوض، الوساطة، التوفيق، التحقيق، والتحكيم. وتكمن أهميتها في طبيعة النزاعات البيئية التي تستوجب حلولاً غير تقليدية تقوم على التعاون وتبادل الخبرات، بدلًا من اللجوء إلى أحكام قضائية قد تعقد الوضع أو تُفضي إلى قطيعة دبلوماسية بين الدول.

وتزداد أهمية هذه الوسائل بالنظر إلى السمات التالية للنزاعات البيئية:

1- الطابع الفني المعقّد.

2- الحاجة الملحّة للمعالجة السريعة.

3- الطابع المستمر للنزاع، كما في قضايا التلوث أو المياه العابرة للحدود.

الفرع الثاني: الإطار القانوني للوسائل البديلة

أقر ميثاق الأمم المتحدة في المادة (33) بضرورة حل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، ومنها: التفاوض، الوساطة، التوفيق، التحكيم، واللجوء إلى المنظمات الإقليمية والدولية[1].

وقد نصت الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف على جواز استخدام هذه الوسائل، من ذلك:

اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون (1985) التي أتاحت اللجوء إلى التوفيق والتحكيم[2]

اتفاقية التنوع البيولوجي (1992) التي أقرت بأولوية الحلول التوافقية[3]

بروتوكول كيوتو (1997) الذي خصص آليات للتحكيم والتوفيق بين الدول الأطراف[4]

المطلب الثاني: صور الوسائل البديلة لتسوية النزاعات البيئية

تُعدّ الوسائل البديلة لتسوية النزاعات من أبرز الأدوات التي اعتمدها المجتمع الدولي لتجاوز تعقيدات القضاء التقليدي، لاسيما في القضايا ذات الطابع البيئي التي تتسم بالتداخل والتشابك بين الدول والأطراف المختلفة. وقد اكتسبت هذه الوسائل أهمية متزايدة في ظل تزايد التحديات البيئية العابرة للحدود، والتي تتطلب حلولًا توافقية أكثر مرونة وفعالية. وبناءً عليه، تباينت صور الوسائل البديلة المعتمدة في هذا الإطار، حيث تنوعت بين آليات تفاوضية، وتوفيقية، وتحكيمية،

وتحقيقية، لكل منها طبيعتها وإجراءاتها ومجالات تفعيلها. وسيتم في هذا المطلب استعراض أبرز هذه الصور وتحليل خصائصها القانونية ودورها في تسوية النزاعات البيئية الدولية.

الفرع الأول: التفاوض والوساطة في تسوية النزاعات البيئية

اولاً: مرحلة التفاوض في تسوية النزاعات البيئية الدولية

يُعتبر التفاوض من أبرز الوسائل الدبلوماسية لتسوية النزاعات البيئية الدولية، نظرًا لما يتيحه من مرونة في إدارة الخلافات، وسعي نحو توافق يراعي الاعتبارات البيئية والسياسية والاقتصادية على حد سواء. ويمثل التفاوض وسيلة تضمن للدول الاحتفاظ بهامش من السيادة والاستقلال في اتخاذ القرار، دون اللجوء إلى التحكيم أو القضاء الدولي، ما يعزز فرص الحل السلمي التوافقي.

والتفاوض هو الأداة الأولى التي تلجأ إليها الدول عند نشوء نزاع بيئي، لما توفره من مرونة واستقلالية في تصميم الحلول. وهو يقوم على مبدأ التراضي المباشر دون تدخل طرف ثالث.

السمات الخاصة للتفاوض في النزاعات البيئية : يمتاز التفاوض البيئي الدولي بمجموعة من الخصائص تميّزه عن التفاوض في المنازعات التقليدية، وأهمها:

الطابع الفني المعقّد: غالبًا ما تتطلب القضايا البيئية فهمًا علميًا دقيقًا يتعلق بأثر النشاط المسبب للضرر، ما يستلزم مشاركة خبراء في البيئة والعلوم الطبيعية، إلى جانب القانونيين والدبلوماسيين.

تشابك المصالح وتعدد الجهات: النزاع البيئي لا يقتصر على دولتين فقط، بل قد يمتد ليشمل أطرافًا إقليمية أو منظمات بيئية دولية، ما يزيد من تعقيد إدارة الحوار والتنسيق.

البعد العالمي للقضية: غالبًا ما يكون للضرر البيئي أثرٌ يتجاوز الحدود الوطنية، مما يستدعي مراعاة قواعد القانون الدولي العام والمبادئ البيئية العالمية((30)).

مراحل التفاوض البيئي: يمر التفاوض في النزاعات البيئية الدولية بعدة مراحل تكاملية، على النحو الآتي:

مرحلة التحضير: تتضمن جمع المعلومات، وتحليل المواقف القانونية والبيئية، وتحديد الخطوط الحمراء والمصالح المشتركة.

مرحلة التفاوض المباشر: يُعقد خلالها الحوار بين الأطراف المتنازعة، بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف، وغالبًا ما يكون تحت إشراف طرف ثالث كالأمم المتحدة أو برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

مرحلة الاتفاق وتوثيقه: تُصاغ نتائج التفاوض في شكل بروتوكولات أو مذكرات تفاهم، وقد تتخذ شكل اتفاقيات بيئية دولية مُلزمة أو طوعية.((31))

ومن الأمثلة على التفاوض في النزاع البيئي الناجح : شهدت العلاقات الدولية أمثلة عملية أظهرت نجاح التفاوض في تسوية نزاعات بيئية معقدة، من أبرزها:

- قضية الأمطار الحمضية بين الولايات المتحدة وكندا، التي أفضت إلى "اتفاقية جودة الهواء" عام 1991، بعد مفاوضات تقنية وقانونية مطولة.
- نزاع الأردن وإسرائيل بشأن تقاسم المياه في نهر الأردن، والذي تم التوصل فيه إلى ترتيبات مائية ضمن اتفاقية السلام عام 1994، بعد مفاوضات شاركت فيها جهات دولية كوسيط.((32))

التحديات التي تواجه التفاوض البيئي: رغم أهمية التفاوض كأداة لحل النزاعات البيئية، إلا أن عدة معوّقات تعرقل فعاليته، منها:

- تفاوت القدرات التفاوضية بين الدول، خصوصًا بين الدول النامية والمتقدمة.
- عدم وجود قواعد دولية ملزمة تُلزم الأطراف بنتائج التفاوض البيئي.
- تأثير الاعتبارات الاقتصادية والسياسية على الإرادة البيئية للدول.((33))

وقد أشار بعض الفقهاء إلى أن التفاوض البيئي الدولي لا يقتصر على كونه وسيلة لتسوية النزاعات، بل يمثل إطارًا للتعاون طويل الأجل في المجالات البيئية المشتركة، بما يسهم في بناء نظام بيئي عالمي يتسم بالتوازن والاستدامة، كما أوضحت إديث براون وايس أن تطور القانون الدولي البيئي جعل من آلية التفاوض أداة محورية لإرساء قواعد جديدة تعكس المصالح الجماعية للدول، لا مجرد التوفيق بين مصالح ثنائية تقليدية.((34))

ويتّضح من خلال دراسة مرحلتي التفاوض والوساطة في تسوية النزاعات البيئية الدولية أن هذه الوسائل تلعب دورًا في معالجة الخلافات البيئية بطريقة سلمية وفعّالة. فالتفاوض يتيح للأطراف التعبير المباشر عن مواقفهم ومحاولة التوصل إلى تسوية توافقية، بينما تمثل الوساطة أداة داعمة تُسهم في تجاوز الجمود عبر تدخل طرف محايد يعمل على تيسير الحوار وتحقيق التوازن بين المصالح المتعارضة. وتبرز أهمية هاتين الوسيلتين في قدرتهما على الاستجابة لخصوصية النزاع البيئي، بما يشمله من تعقيدات فنية واعتبارات سيادية، مما يجعلهما من الوسائل المفضّلة لدى العديد من الدول والمؤسسات الدولية الراغبة في تجنب المسارات القضائية المعقدة.

ثانياً : مرحلة الوساطة في تسوية النزاعات البيئية الدولية

تُعد الوساطة من أبرز الوسائل الدبلوماسية المستخدمة في تسوية النزاعات البيئية ذات الطابع الدولي، وهي تُجسد مبدأ التعاون الدولي السلمي في معالجة الأضرار التي تمس البيئة المشتركة أو البيئة عبر الحدود. وتتمثل الوساطة في تدخل طرف ثالث محايد بغرض تيسير التفاوض بين الأطراف المتنازعة، دون أن يفرض عليهم حلولًا ملزمة، بل يسعى لإيجاد نقطة تلاقٍ تُرضي جميع الأطراف، بما يضمن حماية البيئة وتحقيق التوازن في المصالح السيادية.

الطبيعة القانونية للوساطة

الوساطة تُعد وسيلة غير ملزمة لحل النزاع، إلا أنها ترتكز على قواعد القانون الدولي، وعلى المبادئ العامة للعدالة والإنصاف. ويعود قبول الأطراف لنتائج الوساطة إلى إرادتهم الحرة، دون تدخل قسري. ويُشترط في الوسيط أن يكون محايدًا ومقبولًا من طرفي النزاع، وقد يكون دولة، أو منظمة دولية، أو شخصية مستقلة ذات كفاءة في المجال القانوني أو البيئي (35)

الخصائص الخاصة بالوساطة البيئية:

- الطابع الفني للنزاع : النزاعات البيئية غالبًا ما تنطوي على مسائل علمية معقدة مثل تلوث الهواء والمياه، الانبعاثات الكربونية، أو التدهور البيئي العابر للحدود، ما يجعل من الوساطة عملية تتطلب حضور خبراء وفنيين بيئيين إلى جانب المختصين القانونيين .((36))
- الحاجة الى المرونة الإجرائية: تُعتبر الوساطة وسيلة مرنة مقارنة بالتحكيم أو التقاضي، ما يسمح بالتكيف مع الخصوصيات السياسية والثقافية للأطراف، وهو أمر بالغ الأهمية في النزاعات البيئية التي قد تمسّ المصالح الاستراتيجية أو الموارد الطبيعية الحيوية.
- النتائج التوافقية : الوساطة تسعى إلى إيجاد حل يضمن حماية البيئة، وفي الوقت ذاته لا يُلحق ضررًا بمصالح أي طرف. لذلك تميل الأطراف إلى تبني حلول وسط تحقق التوازن بين السيادة الوطنية والواجبات البيئية الدولية.

التطبيقات العملية للوساطة البيئية:

من أبرز الحالات التي تم فيها استخدام الوساطة في النزاعات البيئية الدولية:

- النزاع بين كندا والولايات المتحدة حول تلوث الهواء عبر الحدود (قضية الأمطار الحمضية)، حيث لعبت لجنة مشتركة بين البلدين دور الوسيط الذي توصل إلى اتفاق ملزم عام 1991 بشأن السيطرة على الانبعاثات الكبريتية.((37))
- النزاع بين الهند وبنغلاديش بشأن تقاسم مياه نهر الجانج، والذي تمت تسويته عبر وساطة منظمة إقليمية، ونتج عنه اتفاق عام 1996 لتقاسم المياه بشكل عادل خلال الفترات الجافة.((38))

التحديات التي تواجه الوساطة في المجال البيئي:

رغم فعاليتها، تواجه الوساطة في النزاعات البيئية عددًا من التحديات، أبرزها:

اختلال موازين القوى: إذ تميل بعض الدول المتقدمة إلى التأثير على مجريات الوساطة في النزاعات مع الدول النامية.

عدم توفر المعلومات البيئية الدقيقة: وهو ما قد يعيق الوسيط عن إصدار تقييم عادل للوضع البيئي.

التضارب بين المصالح الاقتصادية وحماية البيئة: ما يضعف من استعداد بعض الدول للانخراط في حلول بيئية قد تمس بمشروعاتها الاستثمارية.

في النهاية يمكن القول ان الوساطة تُعد آلية فعّالة لتسوية النزاعات البيئية الدولية، خصوصًا في ظل الطابع الحساس والمتداخل لهذه النزاعات. ومع تطور قواعد القانون البيئي الدولي، أصبح من الضروري تفعيل الوساطة كممارسة عملية في الاتفاقيات البيئية الإقليمية والدولية، مع تعزيز استقلالية الجهات الوسيطة وقدراتها الفنية

الفرع الثاني : التحقيق والتوفيق في النزاعات البيئية الدولية

في سياق تسوية النزاعات البيئية الدولية، تعتبر كل من التحقيق والتوفيق من الوسائل السلمية غير القضائية التي يلجأ إليها المجتمع الدولي لتفادي التصعيد، ومعالجة الخلافات المتعلقة بالأضرار البيئية أو التزامات الدول بموجب الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

أولًا: مرحلة التحقيق في تسوية النزاعات البيئية الدولية

1. التعريف والطبيعة القانونية

التحقيق في القانون الدولي يُقصد به الإجراء الذي يُتخذ للتحقق من وقائع معينة متعلقة بالنزاع، خاصة إذا كانت الحقائق محل جدل أو غموض. ويُعد التحقيق أداة مهمة في النزاعات البيئية لكونها تعتمد غالبًا على بيانات علمية وفنية معقدة يصعب التحقق منها دون تدخل جهة محايدة متخصصة.

وقد نصت المادة (9) من "اتفاقية لاهاي لتسوية المنازعات السلمية لعام 1907" على إمكانية تشكيل لجان تحقيق دولية لتقصي الحقائق المتعلقة بالنزاع، وهي ممارسة طُبقت لاحقًا في عدد من القضايا البيئية المعاصرة. ((39))

2. خصوصية التحقيق في النزاعات البيئية

يمتاز التحقيق البيئي بعدة خصائص، منها:

1. الطابع العلمي والفني: حيث يتطلب التحقيق جمع وتحليل معلومات بيئية (مثل بيانات التلوث، آثار التغير المناخي، تقارير الأثر البيئي).
2. حيادية الجهات المنفذة: إذ غالبًا ما تُشكل لجان مستقلة من خبراء البيئة والقانون الدولي، وتعمل تحت إشراف منظمات مثل UNEP أو مفوضية القانون الدولي.
3. أثره غير الملزم قانونًا: نتائج التحقيق لا تفرض التزامات، لكنها تُستخدم كمرجع في عمليات تفاوض لاحقة، أو في التحكيم حال اللجوء إليه.((40))

من أبرز حالات التحقيق البيئي قضية بحر آرال بين دول آسيا الوسطى، حيث قامت لجنة فنية دولية بالتحقيق في أسباب الجفاف والدمار البيئي، وتقديم توصيات ساهمت في إعداد اتفاقيات إقليمية لإدارة المياه. (41)

ثانيًا: مرحلة التوفيق في تسوية النزاعات البيئية الدولية

1. المفهوم القانوني للتوفيق

التوفيق هو وسيلة سلمية تجمع بين خصائص التفاوض والتحقيق، حيث تُشكل لجنة محايدة تقوم بتحليل النزاع واقتراح حل متوازن، يأخذ في الحسبان المصالح القانونية والفنية للأطراف. ولا يترتب على التقرير الصادر عن هيئة التوفيق أي إلزام قانوني إلا إذا اتفقت الأطراف مسبقًا على الالتزام به. (42)

2. خصوصية التوفيق في النزاعات البيئية

أ. طبيعته التشاركية: يتعاون المتنازعون مع هيئة التوفيق في عرض وجهات النظر والبيانات، ما يسمح بتقارب تدريجي.

ب. التركيز على الحلول الوسط: تسعى التوفيق إلى تقديم حلول واقعية قابلة للتطبيق، تراعي البعد البيئي والمصلحة الاقتصادية للدول.

ج. إمكانية اعتماده في الاتفاقيات البيئية الدولية: مثل "اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار" (UNCLOS)، التي تنص على التوفيق كوسيلة اختيارية لتسوية المنازعات البيئية البحرية. ((43))

ومن ابرز الأمثلة على حالات التوفيق في المنازعات البيئية الدولية: نزاع إندونيسيا وماليزيا حول تلوث مضيق ملقا، حيث تدخلت لجنة توفيق إقليمية قدمت حلاً توفيقيًا تضمن التزامات بيئية مشتركة لمنع التكرار. ونزاع بين جنوب إفريقيا وناميبيا بشأن انبعاثات مصفاة نفطية قرب الحدود، حيث ساعدت آلية توفيق بدعم من UNEP في إبرام اتفاق تعاوني. ((44))

في النهاية يمكن القول ان مرحلتا التحقيق والتوفيق من الآليات الحيوية في النزاعات البيئية الدولية، لما توفره من مقاربة علمية ودبلوماسية مرنة تضمن معالجة الخلافات دون اللجوء إلى القضاء، مع الحفاظ على العلاقات بين الدول. وتعكس التجارب الدولية أن تفعيل هاتين الوسيلتين يسهم في تحقيق العدالة البيئية، وتعزيز المسؤولية الدولية المشتركة

الفرع الثالث: التحكيم والمؤسسات المتخصصة في تسوية النزاعات البيئية الدولية

تُعد آلية التحكيم من أبرز الوسائل القضائية التي تتيح تسوية النزاعات البيئية الدولية بعيدًا عن تعقيدات المحاكم التقليدية، إذ تجمع بين الطابع الإجرائي المرن والطابع الإلزامي للأحكام الصادرة عنها. ويتميز التحكيم البيئي الدولي بخصوصيات فنية وقانونية تفرض نفسها بفعل تعقيد موضوع النزاع وطبيعته المتعدية للحدود.

أولًا: الطبيعة القانونية للتحكيم البيئي الدولي

التحكيم البيئي الدولي هو إجراء قانوني يتم بموجبه حل نزاع ذي طابع بيئي بين دولتين أو أكثر أمام هيئة تحكيمية تتشكل باتفاق الأطراف، ويكون قرارها ملزمًا. يختلف التحكيم في القضايا البيئية عن غيره من أشكال التحكيم بسبب الأبعاد الفنية التي تتطلب إشراك خبراء بيئيين إلى جانب القانونيين، مع مراعاة مبادئ القانون الدولي البيئي مثل مبدأ "الملوث يدفع"، ومبدأ "الوقاية"، ومبدأ "الاحتراز". (45)

ويُشترط لصحة اللجوء إلى التحكيم البيئي توافر اتفاق مُسبق بين الأطراف، إما باتفاق خاص عقب نشوء النزاع، أو من خلال اتفاق دولي يتضمن بندًا تحكيميًا. كما يجب أن يتضمن الاتفاق تحديد آلية اختيار المحكمين، القانون الواجب التطبيق، ومكان التحكيم . ((46))

ثانيًا: مزايا التحكيم في النزاعات البيئية

الإلزام القانوني: الأحكام التحكيمية الصادرة في النزاعات البيئية تكون ملزمة، وتتمتع بقوة تنفيذية تعادل تلك الصادرة عن القضاء الدولي، وهو ما يعزز الامتثال لنتائجها من قبل الأطراف المتنازعة.((47))

المرونة الإجرائية: يتيح التحكيم للأطراف حرية الاتفاق على القواعد الإجرائية الملائمة لطبيعة النزاع البيئي، بما في ذلك اختيار المحكمين ذوي الخبرة البيئية، واعتماد اللغة والتقنيات المناسبة للفصل في القضية .((48))

السرية والحساسية السياسية: تُعد السرية من أبرز مزايا التحكيم، إذ تُمكّن الدول من حل النزاعات دون التسبب في توتر دبلوماسي علني، خاصة في القضايا البيئية ذات الارتباط بالموارد المشتركة أو المناطق الحدودية .((49))

ثالثًا: المؤسسات والهيئات المتخصصة في التحكيم البيئي:

1. محكمة التحكيم الدائمة

تُعد من أقدم المؤسسات التي تلعب دورًا مهمًا في تسوية النزاعات البيئية، وخصوصًا بعد إنشاء قواعد اختيارية خاصة بالنزاعات البيئية لعام 2001. تتيح هذه المحكمة إجراءات تحكيم مرنة، ويمكن للأطراف اختيار المحكمين والخبراء البيئيين ضمن قائمة معدّة سلفًا، ما يعزز الطابع الفني والموضوعي للفصل في النزاع.((50))

2. المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

رغم أن اختصاص هذا المركز يقتصر على منازعات الاستثمار، إلا أن العديد من قضايا الاستثمار ذات الطابع البيئي، مثل التراخيص الممنوحة في مجالات التعدين أو الطاقة، خضعت لإجراءات التحكيم أمامه، ما يجعله فاعلًا غير مباشر في حقل التحكيم البيئي. ((51))

3. محكمة العدل الدولية

وإن لم تكن هيئة تحكيمية بالمعنى الدقيق، فإنها تختص في بعض الحالات التي يُحيل إليها أطراف النزاع البيئي ملفاتهم باتفاق مسبق، وقد أصدرت المحكمة أحكامًا بارزة مثل قضية مشروع سد غابسيكوفو–ناغيماروس، التي شكلت منعطفًا في إبراز الاعتبارات البيئية في الأحكام القضائية الدولية . ((52))

رابعًا: التحديات التي تواجه التحكيم البيئي:

رغم ما يحققه التحكيم من مزايا، إلا أنه يواجه عدة عقبات في النزاعات البيئية الدولية، منها:

- ضعف الإرادة الدولية المسبقة للجوء إلى التحكيم: معظم الاتفاقيات البيئية لا تتضمن بنودًا تحكيمية واضحة(53).

- قلة المحكمين المتخصصين بالبيئة: النقص في الخبراء القانونيين ذوي الخلفية البيئية يحد من فاعلية بعض الإجراءات .(54)

- صعوبة تحديد أطراف النزاع أحيانًا: خصوصًا في النزاعات التي تتعلق بالمنافع العامة أو الأضرار البيئية الجماعية.(55)

ومن الأمثلة البارزة على النزاعات البيئية في المنطقة العربية النزاع القائم حول مياه نهر النيل، ولا سيما في قضية سد النهضة الإثيوبي الكبير. فقد واجهت دول حوض النيل (مصر والسودان وإثيوبيا) خلافات حادة تتعلق بتقاسم الموارد المائية وآثار المشروع على الأمن المائي للدول المتشاطئة. وعلى الرغم من حساسية الموضوع وأبعاده السياسية والاقتصادية، فقد لجأت الأطراف إلى وسائل بديلة لحل النزاع، مثل المفاوضات المباشرة، وجولات الحوار التي تمت برعاية الاتحاد الإفريقي، بالإضافة إلى محاولات الوساطة التي قامت بها أطراف إقليمية ودولية كالبنك الدولي والولايات المتحدة. ويُظهر هذا المثال أن الوسائل البديلة لتسوية المنازعات تمثل خياراً عملياً لتفادي التصعيد، والمحافظة على السلم الإقليمي، والسعي إلى حلول توافقية لقضية بيئية معقدة تمس الأمن المائي لشعوب المنطقة.

إلى جانب نزاع سد النهضة، يُعدّ النزاع حول مياه نهر الأردن وروافده، ولا سيما نهر اليرموك، مثالاً آخر على تطبيق الوسائل البديلة في تسوية المنازعات البيئية. فقد شهدت العلاقات الأردنية–الإسرائيلية خلافات متكررة بشأن تقاسم المياه المشتركة، خصوصاً في فترات الجفاف. ورغم حساسية النزاع وارتباطه بالبعد السياسي والأمني، فقد سعت الأطراف إلى استخدام آليات بديلة مثل التفاوض المباشر وعقد الاتفاقيات الثنائية، وكان أبرزها معاهدة وادي عربة لعام 1994 التي تضمنت ترتيبات لتقاسم المياه وتنظيم استخدامها. ويُظهر هذا المثال أن اللجوء إلى التسويات السلمية البديلة ساهم في وضع إطار قانوني يخفف من احتمالية النزاع المسلح حول الموارد البيئية المشتركة، ويعزز التعاون الإقليمي في مجال المياه.

المطلب الثالث: التقييم القانوني للوسائل البديلة في تسوية النزاعات البيئية الدولية

تعد الوسائل البديلة لتسوية النزاعات الدولية ذات الطابع البيئي خيارًا عمليًا ومتكيفًا مع طبيعة هذه المنازعات، التي غالبًا ما تتداخل فيها الاعتبارات الفنية والبيئية مع الأبعاد القانونية والسياسية. ومن أجل تقييم هذه الوسائل بدقة، ينبغي النظر إلى مدى فعاليتها من جهة، وبيان ما تتمتع به من مزايا وما يعتريها من نقائص من جهة أخرى.

الفرع الاول: فعالية الوسائل البديلة في تسوية النزاعات البيئية الدولية:

تعتمد فعالية الوسائل البديلة، كالتفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم، على مدى انسجامها مع طبيعة النزاع البيئي الدولي، ومرونتها في التكيّف مع خصوصيته، دون الإخلال بمبادئ القانون الدولي.

اولاً: الكفاءة الإجر ائية.

تُظهر الوسائل البديلة فاعلية كبيرة من حيث اختصار الإجراءات وتقليل النفقات، مقارنة بالأجهزة القضائية التقليدية، وهو ما يجعلها خيارًا مناسبًا في القضايا البيئية ذات الطابع الفني المعقد.(56)

ثانياً: الامتثال للمبادئ البيئية الدولية

تتيح هذه الوسائل تطبيقًا أكثر مرونة وواقعية للمبادئ البيئية الدولية، مثل مبدأ "الاحتياط"، و"الملوث يدفع"، خاصة في حال التحكيم الذي يدمج الخبرات القانونية والبيئية.(57)

ثالثاً: التوازن بين السيادة والالتزام البيئي.

تسمح هذه الوسائل للدول بحماية مصالحها الوطنية دون التفريط بالتزاماتها البيئية، خصوصًا حين تتم الوساطة في إطار علني، مما يحد من التصعيد السياسي ويوفّر مساحة للحوار البناء (58)

ر ابعاً: إشراك الأطراف المتأثرة.

رغم فوائدها، تظل مشاركة الجهات غير الحكومية والمجتمعات المحلية محدودة في كثير من هذه الإجراءات، ما يطرح إشكاليات تمثيل المصالح البيئية العامة بشكل كاف.((59))

خامساً: ضعف آليات التنفيذ

إن غياب الضمانات الملزمة لتنفيذ مخرجات هذه الوسائل، وافتقار العديد من الاتفاقيات البيئية إلى نصوص إنفاذ قوية، يضعف من أثرها العملي رغم نجاعتها الشكلية.((60))

الفرع الثاني: مز ايا وعيوب الوسائل البديلة في تسوية النزاعات البيئية:

يُظهر تحليل الوسائل البديلة أن فعاليتها تتباين باختلاف السياق البيئي الدولي وطبيعة النزاع القائم، وهو ما يستدعي الوقوف على أبرز مزاياها وعيوبها.

أولاً: مزايا الوسائل البديلة:

المرونة: تتيح الأطراف اختيار الإجراءات والمحكمين، ما يعزز الشعور بالحياد والثقة في النتائج.((61))

السرعة وتوفير التكاليف: غالبًا ما تكون أقل تكلفة وزمنًا من القضاء الدولي الرسمي.((62))

المواءمة الفنية: يسمح إدماج خبراء فنيين بتقديم حلول دقيقة وواقعية تتناسب مع طبيعة النزاع البيئي.((63))

تعزيز التعاون: تشجع هذه الوسائل الأطراف على إيجاد حلول تفاوضية بدلًا من المواجهة، ما يدعم العلاقات الدولية.((64))

ثانياً: عيوب الوسائل البديلة:

ضعف الإلزام القانوني أحيانًا: بعض هذه الوسائل مثل التوفيق والوساطة تفتقر إلى صفة الإلزام، مما يجعل الالتزام بنتائجها طوعيًا. ((65))

قصور في الشفافية والمساءلة: خصوصًا في الوساطة السرية، مما قد يؤدي إلى إقصاء أصحاب المصلحة غير الحكوميين.((66))

صعوبة التنفيذ: يظل تنفيذ الاتفاقات الناتجة عن هذه الوسائل مرهونًا بالإرادة السياسية، دون وجود آلية دولية صارمة لضمان التطبيق.((67))

التفاوت في القدرات التفاوضية: قد يؤدي عدم توازن القوى بين الأطراف إلى حلول غير عادلة، خاصة إذا كانت إحدى الدول أكثر نفوذًا أو خبرة.((68))

وترى الباحثة، لا تزال الجهود الدولية لتسوية النزاعات البيئية تقف عند مفترق طرق بين الطموح القانوني والواقع العملي. فعلى الرغم من تطور المبادئ البيئية في القانون الدولي وازدياد الوعي العالمي بخطورة الأضرار العابرة للحدود، إلا أن الإشكالية الجوهرية تكمن في تسييس القضايا البيئية وغياب الإرادة الحقيقية لدى بعض الدول في تبني آليات فض النزاعات البيئية بجدية والتزام. ان الوسائل البديلة لتسوية هذه النزاعات، وإن كانت توفر مرونة وإجراءات أكثر مواءمة لطبيعة المنازعات البيئية، فإنها تظل رهينة بمستوى التعاون الدولي والثقة المتبادلة.

في رأيي، لا يكفي وجود إطار قانوني متطور، بل يجب أن يُدعم ذلك بإرادة تنفيذية تترجم النصوص إلى نتائج واقعية. كما أعتقد أن إشراك المجتمع المدني والمنظمات البيئية في هذه الوسائل قد يساهم في تحسين شرعية الحلول المقترحة ويضمن مراعاة المصالح البيئية العامة، لا فقط مصالح الدول.

الخاتمة:

إن تسوية النزاعات البيئية الدولية تمثل إحدى أبرز التحديات القانونية في عصرنا الحديث، نظرًا لتداخل أبعادها البيئية والسياسية والاقتصادية. فهذه النزاعات لا تنحصر في خلافات بين أطراف دولية فقط، بل تمتد آثارها لتشمل الأجيال القادمة والنظام البيئي العالمي بأسره. وقد كشف البحث عن أن طبيعة هذه المنازعات تختلف عن النزاعات التقليدية، من حيث تعدد الأطراف المعنية، وغموض المسؤوليات، وصعوبة تحديد الأضرار.

وقد تم التطرق في المبحث الأول إلى البيئة العامة لهذه النزاعات، بما يشمل تعريفها وخصائصها وأنواعها، إلى جانب التحديات القانونية التي تعيق تسويتها. كما تبين أن الطابع المعقد والتقني لهذه القضايا يستدعي أدوات قانونية تتسم بالمرونة والتخصص، وهو ما يجعل من الوسائل البديلة، موضوع المبحث الثاني، ضرورة لا مجرد خيار.فالتحكيم، والوساطة، والتوفيق، والتفاوض، كلها وسائل أثبتت فاعليتها النسبية في حل النزاعات البيئية، إلا أن اعتمادها يظل محدودًا بسبب غياب الإرادة السياسية، وقصور القواعد الإجرائية، ومحدودية مشاركة الفاعلين غير الحكوميين.

من هنا، تبرز الحاجة إلى إصلاحات قانونية ومؤسسية تعزز من استخدام هذه الوسائل، وتربط بين المبادئ البيئية العالمية وآليات الإنفاذ الفعلي. كما يجب أن يتحول التعامل مع النزاعات البيئية من نهج دفاعي مؤقت إلى سياسة استباقية قائمة على التعاون الدولي والالتزام الأخلاقي بحماية كوكب الأرض.

النتائج:

-خصوصية المنازعات البيئية الدولية: يتبيّن أن النزاعات البيئية تتميز بطبيعة مركبة، تتداخل فيها الجوانب القانونية والفنية والسياسية، ما يجعلها تختلف عن النزاعات التقليدية سواء في الأسباب أو في آليات التسوية.

-قصور الأنظمة القانونية التقليدية: أظهرت الدراسة أن النظام القضائي الدولي لا يوفر دائمًا استجابة فعّالة لهذه النزاعات، نظرًا لطول الإجراءات، وضعف التخصص البيئي لدى العديد من الهيئات القضائية.

-فعالية الوسائل البديلة رغم محدودية استخدامها: الوسائل البديلة مثل التفاوض والوساطة والتحكيم أثبتت فعاليتها من حيث السرعة والمرونة، لكنها لا تزال غير مفعّلة بالشكل الكافي، إما بسبب ضعف النصوص الاتفاقية أو غياب الإرادة السياسية.

التوصيات:

-توصي الباحثة بتعزيز البنود التحكيمية في الاتفاقيات البيئية حيث ينبغي إدراج نصوص واضحة وصريحة ضمن الاتفاقيات الدولية البيئية تتيح اللجوء إلى التحكيم أو الوساطة كآليات مفضلة لحل النزاعات، بما يضمن الإلزام القانوني وسرعة الإجراءات.

-توصي الباحثة بإنشاء هيئات متخصصة دائمة في تسوية النزاعات البيئية وانشاء محكمة بيئية دولية أو مراكز تحكيم ووساطة دائمة تتمتع بخبرات قانونية وفنية متخصصة، لتوفير بيئة أكثر ملاءمة لمعالجة هذا النوع من النزاعات.

- توصي الباحثة بتفعيل دور المجتمع المدني والمنظمات البيئية الدولية حيث لا بد من تعزيز إشراك الفاعلين غير الحكوميين في آليات تسوية النزاع، سواء كأطراف مساعدة أو كمراقبين، لضمان شفافية الحلول ومواءمتها مع المبادئ البيئية العالمية.

المراجع:

المراجع العربية :

أبو العسل، ن. (2017). تسوية المنازعات الدولية: الوسائل السلمية في القانون الدولي العام. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

أبو الوفا، أ. (2012). القانون الدولي العام. القاهرة: دار النهضة العربية.

أبو هيف، ع. ص. (2004). القانون الدولي العام. القاهرة: دار النهضة العربية.

العبادي، م. ي. (2018). الالتزامات الدولية لحماية البيئة. مجلة الحقوق، 1(1)، 88–102.

الرفاعي، ج. (2020). حل النزاعات البيئية: دراسة في ممارسات الحلول البديلة في القانون الدولي. عمّان: دار الثقافة القانونية.

الشمري، ج. (2018). التسوية السلمية للنزاعات البيئية الدولية: دراسة مقارنة. بيروت: دار الكتب القانونية.

الشايجي، ع. (2018). مفاهيم في العلاقات الدولية. الكويت: جامعة الكويت.

شتات، ل. ن. (2020). القانون الدولي البيئي – المبادئ العامة والتطبيقات. عمّان: دار الثقافة.

عيسى، ح. (2013). التسوية السلمية للنزاعات البيئية في القانون الدولي: الوسائل البديلة للنزاع. القاهرة: مكتبة الثقافة القانونية.

عودة، ن. (2018). القانون الدولي البيئي وتحديات التنفيذ. القاهرة: دار المنظومة العربية.

فهمي، خ. (2020). التنوع البيولوجي في القانون الدولي البيئي. مجلة القانون الدولي، 2(1)، 45–66.

خليفة، س. (2010). القانون الدولي البيئي. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

زين الدين، ص. (2015). النزاعات البيئية حول المياه الدولية. بيروت: دار المنهل اللبناني.

<u>مراجع أجنبية:</u>

Birnie, P., Boyle, A., & Redgwell, C. (2009). International law and the environment (3rd ed.). Oxford University Press.

Kiss, A., & Shelton, D. (2004). International environmental law (3rd ed., p. 121). Transnational Publishers.

Koivurova, T. (2014). Introduction to international environmental law. Routledge.

Sands, P. (2003). Principles of international environmental law (2nd ed.). Cambridge University Press.

Sands, P., & Peel, J. (2018). Principles of international environmental law (4th ed.). Cambridge University Press.

Shaw, M. (2017). International law (8th ed.). Cambridge University Press.

United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS). Part XV — Settlement of Disputes, Article 284.

United Nations Environment Programme (UNEP). (2020). Emissions gap report 2020. https://www.unep.org/resources/emissions-gap-report-2020.

Weiss, E. B. (1993). International environmental law: Contemporary issues and the emergence of a new world order. Georgetown Law Journal, 81(3), 675–710.

الهوامش:

(1) الرفاعي، ج. (2020). حل النزاعات البيئية: دراسة في ممارسات الحلول البديلة في القانون الدولي. عمّان: دار الثقافة القانونية..ص39

(2) خليفة، س. (2010). القانون الدولي البيئي. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية. ص 137

(3) أبو الوفا، أ. (2012). القانون الدولي العام. القاهرة: دار النهضة العربية. ص 559

(4) عيسى، ح. (2013). التسوية السلمية للنزاعات البيئية في القانون الدولي: الوسائل البديلة للنزاع. القاهرة: مكتبة الثقافة القانونية. ص 104

(5) الشمري، ج. (2018). التسوية السلمية للنزاعات البيئية الدولية: دراسة مقارنة. بيروت: دار الكتب القانونية.ص62

(6) Sands, P., & Peel, J. (2018). Principles of international environmental law (4th ed.). Cambridge University Press.p110.

(7) Shaw, M. (2017). International law (8th ed.). Cambridge University Press.p. 937

(8) المرجع نفسه، ص938

(9) المرجع نفسه، ص939

(10) المرجع نفسه، ص939

(11) المرجع نفسه، ص 949

(12) المرجع نفسه، ص941

(13) خليفة، س. مرجع سابق. ص 142

(14) Birnie, P., Boyle, A., & Redgwell, C. (2009). International law and the environment (3rd ed.). Oxford University Press p. 259.

(15) أبو الوفا، أ. مرجع سابق.ص 561

(16) العبادي، م. ي. (2018). الالتزامات الدولية لحماية البيئة. مجلة الحقوق، 1(1)، 88–102، ص 73

(17) Kiss, A., & Shelton, D. (2004). International environmental law (3rd ed., p. 121). Transnational Publishers.p. 121

(18) Koivurova, T. (2014). Introduction to international environmental law. Routledge., p. 64

(19) زين الدين، ص. (2015). النزاعات البيئية حول المياه الدولية. بيروت: دار المنهل اللبناني. ص 89

(20) United Nations Environment Programme (UNEP). (2020). Emissions gap report 2020. https://www.unep.org/resources/emissions-gap-report-2020.p. 11

(21) فهمي، خ. (2020). التنوع البيولوجي في القانون الدولي البيئي. مجلة القانون الدولي، 2(1)، 45–66. ص 114

(22) Birnie, P., Boyle, A., & Redgwell, C. (2009). International law and the environment (3rd ed.). Oxford University Press.252–256

(23) Ibid.,pp 275–280.

(24) Ibid.,pp 260–265.

(25) Ibid., pp. 275–280

(26) Ibid., pp. 300–305.

(27) Ibid., pp. 260–265.

(28) Sands, P. (2003). Principles of international environmental law (2nd ed.). Cambridge University Press pp. 190–195

(29) Ibid., pp. 203–207

(30) شتات، ل. ن. (2020). القانون الدولي البيئي – المبادئ العامة والتطبيقات. عمّان: دار الثقافة ص 215-221

(31) أبو العسل، ن. (2017). تسوية المنازعات الدولية: الوسائل السلمية في القانون الدولي العام. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي. ص 145-153

(32) Sands, P. (2003). Principles of international environmental law (2nd ed.). Cambridge University Press. 150–155.

(33) Birnie, P., Boyle, A., & Redgwell, C. (2009). International law and the environment (3rd ed.). Oxford University Press.pp. 274–280

(34) Weiss, E. B. (1993). International environmental law: Contemporary issues and the emergence of a new world order. Georgetown Law Journal, 81(3), 675–710.pp. 681

(35) أبو العسل، ن. مرجع سابق ، ص 160–165

(36) شتات، ل.ن. مرجع سابق ، ص 225–230

(37) Sands, P. (2003). Principles of international environmental law (2nd ed.). Cambridge University Press.pp. 172–173

(38) Birnie, P., Boyle, A., & Redgwell, C. (2009). International law and the environment (3rd ed.). Oxford University Press.pp. . 287–288

(39) أبو العسل، ن. مرجع سابق، ص 175–182

(40) شتات، ل.ن ، مرجع سابق، ص 231–236

(41) شتات، ل.ن ، مرجع سابق، ص 231–236

(42) Birnie, P., Boyle, A., & Redgwell, C. (2009). International law and the environment (3rd ed.). Oxford University Press.pp

(43) Weiss, E. B. (1993). International environmental law: Contemporary issues and the emergence of a new world order. Georgetown Law Journal, 81(3), 675–710.pp 687–690.

(44) United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS). Part XV – Settlement of Disputes, Article 284

(45) شتات، ل.ن . مرجع سابق، ص 247–255

(46) أبو العسل، ن. مرجع سابق، ص 185–190

(47) Sands, P. (2003). Principles of international environmental law (2nd ed.). Cambridge University Press.pp. 234–239

(48) شتات، ل.ن ، مرجع سابق، ص 250

(49) أبو العسل، ن، مرجع سابق، ص 188

(50) Sands: مرجع سابق، ص 236

(51) Birnie ، مرجع سابق ص 221-223

(52) Birnie وآخرون: مرجع سابق، ص 325

(53) أبو العسل،ن ، مرجع سابق، ص 189

(54) Sands: مرجع سابق، ص 239

(55) Birnie وآخرون:مرجع سابق، ص 328

[56] أبو العسل، ن . مرجع سابق، ص 185

[57] شتات، ل.ن . مرجع سابق، ص 252

[58] عودة، ن. (2018). القانون الدولي البيئي وتحديات التنفيذ. القاهرة: دار المنظومة العربية. ص 199

[59] Birnie ، مرجع سابق ، ص 327

[60] أبو العسل، ن. مرجع سابق، 187

[61] شتات،ل.ن. مرجع سابق، 254

[62] أبو العسل، ن. مرجع سابق، 188

[63] شتات، ل.ن. مرجع سابق، 255

[64] عودة،ن. مرجع سابق، 201

[65] Birnie، مرجع سابق، 328

[66] عودة، ن. مرجع سابق، 203

[67] أبو العسل، ن. مرجع سابق، 189

[68] عودة، ن. مرجع سابق، 205